

دور التعليم في ترسيخ مبادئ التربية المالية الإسلامية لدى تلاميذ التعليم الثانوي بالمغرب

د. جواد عجوري

دكتوراه في المالية الإسلامية، جامعة محمد الأول بوجدة، المملكة المغربية

قبول البحث: 13/12/2023

مراجعة البحث: 11/12/2023

استلام البحث: 17/08/2023

ملخص الدراسة:

تعتبر التربية المالية من أولويات المدرسة، وأحد أهم وسائلها في بناء الموارد البشرية القادرة على حمل هم التنمية الاقتصادية، وترتبط فاعلية هذه التربية في دول العالم الإسلامي بدرجة توظيف هذه الدول لمبادئ الهوية والقيم الإسلامية، وجمعها بين التعليمات وحاجات سوق الشغل من الكفاءات؛ وذلك خلال وضعها للمناهج التعليمية. وبالرغم من أهمية هذه التربية إلا أن المنظومة التعليمية العربية عامة والمغربية خاصة لا تزال متأخرة في الاستفادة منها بالشكل المطلوب، مما انعكس على اقتصادها الذي يعاني من تحديات مختلفة. من هنا تأتي أهمية هذا البحث، والذي يهدف إلى التعريف بالتربية المالية من المنظور الإسلامي، وبيان دور التعليم المغربي في بناء التنمية، وبحث مدى تبني الدولة المغربية لثوابتها الدستورية في صياغة المناهج التعليمية المتعلقة بالتربية المالية. وقد توصل البحث إلى أن هناك تباين بين توجيهات هذه المناهج وبين محتويات المقررات الدراسية، مما أثر على جودة التربية المالية في مؤسسات التعليم الثانوي بالمغرب.

الكلمات المفتاحية: التربية المالية، القيم الإسلامية، التعليم الثانوي المغربي، التنمية الاقتصادية، الموارد البشرية، الهوية الإسلامية.

Abstract

Financial education is one of the priorities of the school, as one of the most important means of building human resources capable of carrying the concern of economic development, and the effectiveness of this education in the countries of the Islamic world is linked to the degree to which these countries employ the principles of Islamic identity and values, and combine learning with the needs of the labor market of competencies, during the development of educational curricula. Despite the importance of this education, the Arab educational system in general and the Moroccan education system in particular is still lagging behind in benefiting from it as required, which has reflected on its economy, which suffers from various challenges. Hence the importance of this research, which aims to introduce financial education from an Islamic perspective, clarify the role of Moroccan education in building development, and examine the extent to which the Moroccan state adopts its constitutional constants in formulating educational curricula related to financial education. The research found that there is a discrepancy between the guidelines of these curricula and the contents of the curriculum, which affected the quality of financial education in secondary education institutions in Morocco.

Keywords: Financial education, Islamic values, Moroccan secondary education, economic development, human resources, Islamic identity.

المقدمة:

يعتبر المال عصب حياة الأمم، وبه يستطيع الأفراد قضاء حاجاتهم والحكام تدبير شؤون رعيته، وبالتدبير السليم للاقتصاد تشيد الحضارات وتتفوق المجتمعات، وتولد الأمم القوية صناعيا وتجاريا وعلميا.

وقد أدركت الدول المتقدمة منذ زمن أن مفتاح صناعة النهضة التنموية ينطلق من تشييد الإنسان، وتربيته على التصرف السليم في المال؛ فالتربية المالية والنهضة المالية تتأثران ببعضهما، لأن الأولى هي التي تصنع الموارد البشرية المؤهلة للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والثانية هي مورد الدول للتدبير السليم لقطاعات اجتماعية مختلفة، لها إسهامات مباشرة في التربية المالية؛ كالأُسرة والمدرسة، والمؤسسات الدينية، والخدمية في المجتمع.

وإذا كانت الأسرة هي المؤسسة التربوية المسؤولة عن تلقين أبنائها بعض المفاهيم المالية، وتدريبهم على تطبيقاتها العملية، فإن مسؤولية المدرسة تتعدى هذا الدور إلى الاهتمام ببناء الإنسان القادر على صناعة النهضة الاقتصادية في مختلف فروعها ومجالاتها؛ فالانتظارات منها كثيرة، خاصة في واقعنا المعاصر الذي تواجه فيه كثير من الدول تحديات مادية وحضارية وقيمية تهدد بقاءها واستمرارها في أداء الوظائف المطلوبة منها، وعلى رأس هذه الدول بلدان العالم الإسلامي المختلفة.

والحديث عن دور المدرسة في التربية المالية في البلاد ذات المرجعية الإسلامية يختلف عن الحديث عن غيرها من الدول التي تتبنى مناهج اقتصادية مخالفة؛ فالمالية الإسلامية جزء من نظام الإسلام الشامل، والتربية المالية وسيلة مهمة لجعل هذه المالية رافد مهم من روافد الحفاظ على هوية الدول الإسلامية واستقرارها، وأداة لنهضتها، وحصن ضد كل ما يهدد استقرارها، ويمنع تبعيتها لغيرها.

ولأن المملكة المغربية تعد من الدول الإسلامية التي وضعت ثقافتها في التعليم والمدرسة كمورد لتأهيل الموارد البشرية القادرة على قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية؛ فقد حاولت أن أخصص بحثي هذا لرصد لهذه التجربة وخصوصيتها، من خلال تتبع رؤية المنظومة التربوية المغربية في جعل التعليم الثانوي دعامة من دعامات صناعة هذه الموارد، فوسمت بحثي بـ "دور التعليم في ترسيخ مبادئ التربية المالية الإسلامية لدى تلاميذ التعليم الثانوي بالمغرب".

أهمية الدراسة:

تتمن أهمية البحث في:

1. أن الموضوع الذي يدرسه يتعلق بالتربية المالية، والتي تعتبر المصدر الرئيس لبناء وترشيد السلوك الاقتصادي.
2. أن الاستثمار الأمثل للتربية المالية يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية متقدمة، والبحث يذكر مؤلفي المقررات الدراسية والقائمين على وضع خطط التعليم بأهم المبادئ والقيم والإجراءات التي تساعد على هذا الاستثمار الأمثل، ومواطن القوة والضعف في هذه المقررات.
3. كون البحث يحاول أن يبرز مدى قدرة المنظومة التربوية المغربية على توفير تربية مالية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي نفس السياق التعرف على الواجبات التربوية المالية لهذه المنظومة في إطار ثوابت الدولة وقيمها الحضارية.
4. رغم وجود كتابات كثيرة متخصصة في مجال التربية المالية إلا أن الموضوع لا يزال يحتاج إلى المزيد من البحث، خاصة مع وجود متغيرات مجتمعية واقتصادية كبيرة.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

1. المشاركة في العمل البحثي الذي يؤصل للفكر التربوي المالي في الإسلام، من خلال التعريف بمعالم التربية المالية الإسلامية، وسبل تفعيلها من خلال المدرسة.
2. توضيح دور التعليم في التربية المالية، وفي تأهيل الموارد البشرية القادرة على العمل في مختلف المهن.
3. تحديد المفاهيم والقيم المالية في مقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي بالمغرب.
4. توضيح دور القيم والهوية الإسلامية في صناعة التنمية، وحمايتها من هجمات العولمة.

مشكلة الدراسة:

تعتبر التربية المالية من مرتكزات أي عملية تعليمية ناجحة يمكن أن تقود لتأهيل موارد بشرية قادرة على قيادة التنمية. وبالرغم من أهمية هذا المرتكز إلا المنظومة التعليمية في الدول العربية عامة، والمملكة المغربية خاصة، لا تزال متأخرة في الاستفادة منه بالشكل المطلوب، ويدل على ذلك ما تعرفه اقتصاديات هذه الدول من تحديات متنوعة، ومن أخطرها ما يتعلق بهويتها وقيمتها الحضارية، وكذلك عدم ارتباط التعليم بسوق الشغل.

أسئلة الدراسة:

ينتج عن المشكلة السابقة الأسئلة الآتية: ما هو دور الهوية والقيم الإسلامية في التربية المالية؟ ما دور المدرسة في تربية المتعلمين ماليًا؟ وفي تأهيل الموارد البشرية القادرة على رفع تحدي التنمية؟ ما طبيعة التربية المالية في التعليم الثانوي المغربي؟ وما هي خطط الدولة لإدماج التربية المالية في مقررات مواد التخصص؟ وما سبل تجويد هذه الخطط انطلاقًا من ثوابت الأمة المغربية؟

منهج وحدود الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة منطلقات وقيم التربية المالية، ووصف واقع هذه التربية في مقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي، وبيان مدى جمع المدرسة بين المعارف النظرية والتطبيقات العملية. وقد اقتصرَت الدراسة على بحث دور مؤسسة المدرسة في التربية المالية، وعلى جرد المفاهيم والقيم المالية في مقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي التأهيلي، وعلى استقراء آراء عينة من تلاميذ وأساتذة التعليم الثانوي التقني شعبة الاقتصاد.

خطة البحث:

تضمن البحث بعد المقدمة، أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: الحاجة والدافع لتربية الأطفال ماليًا

المبحث الثاني: دور الدولة المغربية في استثمار التربية المالية

المبحث الثالث: حضور مرتكزات التربية المالية في التوجيهات الرسمية

المبحث الرابع: حضور التربية المالية القيمية والمهارية في التعليم الثانوي

المبحث الأول: الحاجة والدافع لتربية الأطفال ماليًا

من المهم التعريف بالتربية المالية وبيان الحاجة إليها، والدافع إليها قبل الحديث عن دور المدرسة والمنظومة التربوية في بناء المناهج وتربية المتعلمين ماليًا، وقد جاء ذلك في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: التعريف بالتربية المالية

التربية المالية هي تلك العملية التعليمية التي تمكن من تزويد الأفراد بمعارف ومهارات واتجاهات وقيم، بهدف مساعدتهم على القيام بمتطلبات دورهم كمواطنين صالحين ومنتجين أكفاء للسلع والخدمات، ومستهلكين رشدين، يعرفون ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات (عاطف، 2002، ص: 46)، ويدركون الأسباب المشروعة لكسب الدخل وتملكه وإنائه بالشروط الصحيحة، وتوجيه وإلزام النفس بها وبقواعد السلوك الاقتصادي الصحيح (العلياني، 2006، ص: 45).

فهي بذلك عملية إنسانية تعمل على المزج بين المهارات والقيم وأنماط السلوك المكتسب الذي يقود الأفراد إلى التكيف الإيجابي مع بيئتهم الاجتماعية والثقافية والطبيعية (الميمان، 2002، ص: 468) والاقتصادية وفقا لما ترتضيه الجماعة ويتعارف عليها الناس، ويقرها النظام في التعامل الاقتصادي للأفراد، خاصة ما يتعلق بجانب الإنتاج والاستهلاك، بوصفهما الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية (عبود، 1992، ص: 80).

المطلب الثاني: الحاجة إلى التربية المالية

يعتبر المال عصب الحياة، والوسيلة التي يتم بها قضاء حوائج الناس وتسيير معاملاتهم، كما أن الدفع بهذا المال إلى الواقع عن طريق إنجاز مشاريع اقتصادية يعد أحد العوامل المهمة لبناء مجتمع قوي واقتصاد متين.

والتربية لا تنفصل عن المال وعن التنمية الاقتصادية، فإعداد الموارد البشرية¹ المؤهلة لبناء هذه المشاريع والمساهمة في تطوير المجتمع لابد وأن ينطلق من تصور فكري اقتصادي تربوي، ومن قناعة لدى المخططين بقيمة التربية والتعليم في "تشكيل الوعي الاقتصادي وإعداد المتعلم القادر على اتخاذ القرار المناسب، وبناء المجتمع وصناعة تقدمه ومواجهة إشكالاته" (مكي، 2011، ص: 33)، والدفاع عنه ضد ألوان الاحتلال الاقتصادي في العصر الحديث، وخاصة إن كان هذا الاقتصاد الذي يراد بناؤه يصلح للمجتمع الإسلامي الذي له خصوصية قيمية وحضارية واقتصادية مختلفة عن كل مجتمع آخر.

وبذلك يمكن القول إن الحاجة إلى التربية الإسلامية المالية ملحة، لاعتبارات متعددة منها:

-أن لدى المسلمين منهجا للتربية المالية يتعلق بمختلف الجوانب الاقتصادية، ويشجع كل أنواع النشاطات الاقتصادية التي تتفق مع تعاليمه وتوجيهاته. والناظر في مناعة المالية الإسلامية ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي، وقدرتها على تخطي الأزمات الاقتصادية، وإقبال الدول غير المسلمة على تشييد واستقبال الشركات الاقتصادية الإسلامية على أراضيها، والاستثمار في تدريس المالية الإسلامية في الجامعات -كل هذا وغيره- ليفيد أن "الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الكفيل بإسعاد البشرية، لأنه يقوم على أساس العقيدة والإيمان بالله عز وجل، وحفظ مصالح الأفراد والجماعات؛ من خلال فكرة الحلال والحرام التي تمتد إلى جميع النشاطات الإنسانية وألوان السلوك، وفي ذلك ضمان للاستقلالية والعدالة (العلواني، 2006، ص: 51).

-أن هناك بوادر لتغير قيمي في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، يدل عليه ظهور سلوكيات متناقضة مع قيم الإسلام وقواعد التربية المالية، من قبيل نقشي مظاهر الإسراف، والتبذير، والتقليد، والتباهي، واستنزاف الثروات، وغيرها من الأمراض المجتمعية التي تحول الإنسان من أدميته إلى النوحش، وتجعل منه عنصرا يفتقد للكفاءة و"يعيش على هامش المجتمع، منفعلا غير فاعل، أخذ غير معط (بكار، 1422، ص: 135-137). وهذا ما يؤكد على الحاجة الماسة إلى الاهتمام بالتربية المالية الإسلامية التي لها دور فاعل في "تكوين السلوك الإيجابي الرشيد تجاه المواقف والقضايا والمشكلات الاقتصادية الحياتية للفرد، وتزويده بالثقافة الاقتصادية الإسلامية، وتنمية كفاءته بالخبرات العملية في ممارسة المعاملات الاقتصادية" (حريري، 2018، ص: 532).

-هناك حاجة إلى إعادة النظر في طرق التربية وأساليبها المتبعة حاليا في المجتمع العربي الإسلامي، بسبب تأثرها بقيم العولمة الاقتصادية، والتي تعتبر من أخطر التحديات التي يواجهها المسلمون اليوم؛ فالمستعمر وإن دحر من بلاد المسلمين عسكريا إلا أنه استطاع أن يفرض مناهجه في جميع مناحي الحياة ومنها ميدان التربية والتعليم، مما أدى إلى تكوين أجيال لا تعرف إلا القدر اليسير عن الإسلام ومناهجه في التربية (العلواني، 2006، ص: 8).

المطلب الثالث: دوافع تربية الأطفال ماليا من منظور إسلامي

تختلف النتائج المطلوبة من التربية المالية تبعا لاختلاف نظرة المجتمعات للمال والاقتصاد، ولحقيقة الحياة وما بعد الموت. فإذا كان المال غاية في المجتمعات التي تتبنى التوجه الرأس مالي أو الاشتراكي، فإنه مجرد وسيلة -في الإسلام- لتحقيق الاستخلاف في الأرض وإعمارها وفقا لمراد الله تعالى صاحب هذا المال. وتبعا لذلك فإن التربية المالية الإسلامية لا تقتصر على شحن الأفراد بقواعد الاستهلاك والإنتاج والأرقام والحسابات، بل تتعدى ذلك إلى إعداد الإنسان "ليكون عنصرا اقتصاديا نافعا، ضمن منظومة كاملة من التشريعات الربانية الشاملة لكل الجوانب" (الطاهر - غرغوط، 2018، ص: 73). وبذلك تكون دوافع التربية المالية الإسلامية ما يأتي:

الفرع الأول: على المستوى الفردي

-تمكين الأفراد من معرفة الأسباب المشروعة لكسب المال، وتملكه، واستثماره، وإنفاقه، وفقا لقواعد الشريعة في الكسب والإنفاق والإئمان (القاضي، 2002، ص: 42)، ومن معرفة طرق إشباع الحاجيات الأساسية، وحقيقة المعاملات المالية المنتشرة في الأسواق المالية والتي تخالف مبادئ المالية الإسلامية؛ وهذا أمر مهم للحد من كل أشكال المعاملات المحرمة التي تسهم في "تعطيل طاقات الشباب وإلحاق الضرر بحركة المجتمع الاقتصادية" (محروس، 1993، ص: 186 / البحيري، 2004، ص: 248-249).

-تكوين الإنسان المسلم المدرب على مختلف المهارات الفكرية، والمهنية، والاقتصادية، والمتمكن من تقنيات الإنتاج، والاستهلاك، والاستثمار، والمواطن الصالح النشيط، والفاعل، والمؤثر في مجتمعه الذي نشأ فيه، والقادر على التعامل مع شؤون المال، والاقتصاد بشكل يتفق مع منهج الله المرسوم، مع ابتغاء وجه الله سبحانه (عبود، 1992، ص: 80-150). ويستشهد على أهمية الاستثمار في تكوين وتربية الموارد المؤهلة بأحد

¹ كل فرد في المجتمع أيا كان عمره يمكن أن يكون مصدر نفع أو مكانة، أو السبيل إليه، ويشمل هؤلاء كل ساكنة المجتمع (عبده، 1984، ص: 51).

الأمثلة الصينية التي تقول: "إذا أردت مشروعا تحصده بعد عام فازرع قمحا، وإذا أردت الحصاد بعد عشرة أعوام فاغرس شجرة، وإذا أردت حصاد مئة عام فعلم الشعب" (الشيباني، 1985، ص: 173).

-توجيه أفراد المجتمع إلى وجهة ترتضيها الجماعة، ويتعارف عليها الناس في التعامل الاقتصادي للأفراد؛ فالفرد جزء من جماعته، وفيها يبدأ تعلم ما ينعكس على سلوكه وطبعه، ومنها يتوجه نحو مستقبله محمولا بقيم وتقاليد وأفكار تحمله مسؤولية تجاه بيئته ومجتمعه.

-تكوين جيل محترم للوقت، مبدع ومنتج ومبتكر، ومستقل فكريا، وقادر على الملاحظة والتجريب، ومحِب للعمل، ومتحكم في نزغته الاستهلاكية، ونايذ للالتكالية، وقادر على استثمارات مهاراته وقدراته بما يتناسب مع ميوله، وقيم واتجاهات ونظم ومعايير وأفكار وحاجات مجتمعه وبلده من التخصصات والمهن المختلفة.

-تمكن الإنسان المسلم من معرفة حضارة ماضيه، وممارسة حضارة الحاضر، وتهيئته لتطوير واختراع وتقديم حضارة المستقبل (القاضي، 2002، ص: 52)؛ وتحقيق هذا الهدف يتطلب معرفة الفرد المسلم لامتداده التاريخي والحضاري، ودراسة مصادر تشريعه، واكتشاف ما فيها من الحلول لواقعنا الاقتصادي، وتحويل تلك الحلول إلى ممارسة في حياة المجتمع المسلم؛ من خلال غرسها في نفوس الأفراد والجماعات لتصبح سلوكا ممارسا (العلياني، 2006، ص: 69).

الفرع الثاني: على مستوى التنمية الاجتماعية

-الإسهام في تسريع عجلة النمو الاقتصادي، المسهم في توفير "متطلبات الحياة للفرد والجماعة والأمة، وتحقيق السعادة والاستقرار النفسي، والأمن الاعتقادي والسمو الروحي، والنمو الاجتماعي والأخلاقي، والرخاء والتقدم الحضاري (القاضي، 2002، ص: 16-17)، والعدل الاقتصادي.

-إعداد القوى البشرية القادرة على رفع تحدي التنمية في كافة المجالات الاقتصادية، واستغلال طاقاتها، وتوظيفها بشكل أفضل، من أجل تمكين الدول الإسلامية من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحسين كفاءة العمل وإنتاجيته، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، والتحرر من التبعية التي تشعر الدول والشعوب ب"بالدونية والحاجة إلى المتبوع، حتى يرى التابع نفسه ويقومها من خلال مقولات المتبوع، ومن خلال معايير، وهذا وحده كاف لتعطيل آلية التفكير لدى التابع، وجعله يشعر بالنقص في استقلاليته وكرامته" (بكار، 1422، ص: 309)، كما تشعر المتبوع بأنه كالوحش المفترس الذي يستعبد الدول والشعوب، ويذلهم، وينهب ثرواتهم، خلافا لمعاملته لأبناء وطنه (عمر، 1416، ص: 24).

المبحث الثاني: دور الدولة المغربية في استثمار التربية المالية

تلعب التربية والتعليم دورا مهما في بناء فكر وسلوك المتعلم، وتأهيله للقيام بأدواره المجتمعية والاقتصادية، ولمعرفة هذا الدور لابد من المرور بمعرفة العلاقة بين المدرسة والتربية المالية، ودور الدولة المغربية في تعزيز وربط التعليم بالتنمية الاقتصادية؛ وقد جاء ذلك في مطلبين، على النحو الآتي.

المطلب الأول: علاقة المدرسة بالتربية المالية

لا تقتصر مهام المدرسة الحديثة على بناء فكر المتعلم، وإكسابه المعارف والمهارات والقدرات التي تمكنه من ممارسة أدواره في بناء مستقبله الشخصي (عبد الهادي، 2012، ص: 6)، بل تتعداه في إطار تكاملي مع مؤسسات المجتمع الأخرى-إلى الإسهام في بناء اقتصاديات الدول في مختلف المجالات.

وقد استطاعت دول صاعدة كسنغفورة، وماليزيا -على سبيل المثال- تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة أهلتها للدخول في المنافسة الاقتصادية مع الدول المتقدمة، بسبب اهتمامها بالاستثمار في التعليم والتربية المالية لمواردها البشرية (العشيبات، ص: 205-207 / تغريد، 2021، ص: 72)؛ وهذه القفزة ما كانت لتكون لولا تظن الدولتين إلى أن النهضة الحقيقية لا تكون إلا بتأهيل المدرسة، والاهتمام بالمدرس، والمناهج، وتحويل التعليم -من مجرد شحن فكر المتعلم-إلى مشروع استثماري لقيادة التغيير المجتمعي؛ إذ هناك علاقة وتناسب طردي واضح بين تقدم التعليم والحركة المجتمعية ككل، كما يعبر عن ذلك ابن خلدون (سعيد، 1994، ص: 21).

من هنا يمكن القول إن تحريك عجلة التنمية في البلدان العربية والإسلامية وعلى رأسها المغرب لا بد وأن ينطلق من إصلاح جذري للمدرسة وللمناهج التعليمية ومقرراتها، والتركيز على نوعية التعليم، وإعادة الاعتبار للتربية المالية الاقتصادية الإسلامية؛ باعتبارها أحد المهام الأساسية للمدرسة، وأحد وسائلها لتحقيق هذه النهضة المرجوة.

المطلب الثاني: جهود الدولة المغربية في ربط التعليم بالتنمية الاقتصادية

يمتلك المغرب منظومة تشريعية متقدمة رسمت معالم تدخل المدرسة على مستوى التربية المالية، وفي تكوين الموارد البشرية المؤهلة للاندماج في سوق الشغل، وقيادة قاطرة التنمية الاقتصادية. وتوصي هذه المنظومة بضرورة توفير تعليم ذو جودة، وملاءمة النظام التربوي للمحيط الاقتصادي والتعلميات والتكوينات لحاجات البلاد، ومهن المستقبل، ومتطلبات الاندماج السوسيو اقتصادي، وذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة، وتزويد المجتمع بالكفاءات من المؤهلين والعاملين الصالحين، وبصفوة من العلماء وأطر التدبير، القادرين على قيادة نهضة البلاد عبر مدارج التقدم العلمي والتقني والاقتصادي والثقافي، والإسهام في البناء المتواصل لوطنهم على جميع المستويات، وتعزيز تموقع المغرب ضمن البلدان الصاعدة.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من تربية المتعلم -منذ بداية التعليم المدرسي- على تنوع اهتماماته، وربط تعلماته بمختلف مجالات الحياة، وإكسابه المهارات والكفايات اللازمة للانفتاح والاندماج في الحياة العملية، والمشاركة في الأوراش التنموية، وتدعيم الأشغال اليدوية، والأنشطة التطبيقية في جميع مستويات التعليم الأولي والابتدائي، والثانوي الإعدادي، وربط الثانويات التأهيلية بمراكز التأهيل المهني، أو بمعاهد التكنولوجيا التطبيقية على أساس القرب الجغرافي، والتكامل العلمي والتقني، وكذلك تطوير مسالك تعليمية للتكوين بالتناوب بين مؤسسات التكوين المهني، والمقاول، في إطار المزاوجة بين التأهيل النظري والعمل الميداني، واقتسام المسؤولية وممارستها بين بنيات التعليم العام، ومختلف قطاعات التكوين المعنية بالتدريب والتأهيل من أجل الشغل؛ بغية الاستغلال المشترك والأمثل للتجهيزات، والمختبرات، والمشاغل المتوفرة، وتأمين تنسيق دائم وقوي، وتحسين كفايات العمل" (الرؤية الاستراتيجية، 2015، ص: 52-63/ الميثاق الوطني للتربية، 1999، ص: 7-8-17-18/ القانون 51.17، المادة 3، 2019، ص: 5625).

المبحث الثالث: حضور مرتكزات التربية المالية في التوجيهات الرسمية

لأي منظومة تربوية مرتكزات ومبادئ تقوم عليها، وقد جاء هذا المبحث ليعرف بثلاثة مبادئ منها، ويبين موقعها في التوجيهات الرسمية المتعلقة بالمنظومة التربوية المغربية، وذلك في مطلبين.

المطلب الأول: مرتكزات ومبادئ موجهة لصياغة منهاج التربية المالية

يهدف نظام التربية المالية بمرتكزات ومبادئ ثابتة يبنى عليها أي منهج تربوي مالي، وتؤلف على وفقها المقررات الدراسية، وتختار الوحدات والدروس، وترتب الأولويات، وتقسّم المهام، وتحدد أهداف المنظومة التربوية ككل؛ فهي بمثابة "الجزء والمنابع التي تنبثق منها الأفكار والنظريات والممارسات التربوية (الحباري، 2015، ص: 12).

وإذا كنا نتحدث عن تربية أبناء المسلمين مالبا، فلا بد وأن يكون المنهاج التعليمي مستنير بقواعد الشريعة ومبادئ العقيدة الإسلامية وقيمتها، فلا يجوز أن تخرج المقررات الدراسية عن هذا المركز، وتكتفي بنقل قيم الاقتصاد الوافد الذي ترفضه هذه المرتكزات والمبادئ. والمبادئ والأسس التي يجب على واضعي المناهج التربوية المالية استحضارها عند رسم الخطط الاستراتيجية، والالتزامات الحكومية، والمقررات الدراسية، كثيرة، أكتفي بذكر ثلاثة منها؛ وهي العقيدة الإسلامية، والقيم الإسلامية، واللغة العربية، والحديث عنها على النحو الآتي:

الفرع الأول: العقيدة الإسلامية

التربية عملية اجتماعية تختلف من مجتمع لآخر، وذلك حسب طبيعة المجتمع والقوى الثقافية المؤثرة فيه (الحباري، 2015، ص: 6). والمجتمع قيد الدراسة هو المجتمع المغربي المسلم، وبالتالي فالتربية التي يجب أن تدرس هي التي تتفق مع مبادئ العقيدة الإسلامية، باعتبارها تمثل بيئة المسلم وانتمائه الروحي، وأساس تقييم سلوكه. والخروج عن هذه المبادئ في عملية التربية يمهّد لصناعة جيل غريب عن مجتمعه وهويته.

ومن مستلزمات بناء المنهاج التربوي على العقيدة الإسلامية، العمل على:

- تربية الأبناء مالبا انطلاقاً من تعاليم الاقتصاد الإسلامي الموجه بتوجيهات ربانية أنزل الله بها كتابه، وبعث بها رسوله صلى الله عليه وسلم ليبين لهم معالم الطريق، قال تعالى {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ} (المائدة، 16).

وفرق كبير بين اقتصاد يقوم على تعاليم ربانية هدفها إعمار الأرض، وجعل الخير عاماً للجميع، والمال وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وآخر يقوم على مبادئ تضعها فئة من البشر لتحقيق منفعة مادية لأصحابها، وقد اتخذتها هدفاً وغاية، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تسلك ما تراه من الوسائل دون النظر إلى عواقبها (آل لوتاه، 1415، ص: 3).

-التركيز على بناء قلب وضمير ونفس الفرد، حتى يصير قادرا على التعامل مع الله على أساس من الإحسان في العمل؛ فهو يعبد الله كأنه يراه، ومن ثم فهو لا يحتاج إلى رقيب خارجي يحرسه من الانحراف، لأن الرقيب موجود معه في داخل نفسه، فهو لا يتحين فرصة سرقة الناس مثلا، إذا أمن من العقاب في الدنيا، وإنما لا يقدم على مثل هذه الأعمال وإن أتيحت له، لأنه يخاف الله الذي لا تخفى عليه خافية (غبان، 1415، ص: 96).

الفرع الثاني: القيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بالمال

يراد بالقيم المالية تلك "المثل العليا التي يجب أن تسود بين الناس لتحقيق الأمن والخير بينهم، والتي تحكم فكر الإنسان وسلوكه في مجال المعاملات الاقتصادية" (شحاته، 2002، ص: 3)، وترشده إلى الاختيار بين المرغوب فيه والمرغوب عنه (السيد الشحات، ب ت، ص: 53). ومصدر هذه القيم في المجتمع الإسلامي هي الشريعة الإسلامية، واجتهادات العلماء، وما اتفق عليه المجتمع (رشا، 2009، ص: 106)، والذي يقوم على ترسيخ هذه القيم هي مؤسسات التربية المختلفة، بداية من الأسرة، وانتهاء بالمدرسة التي تعمل على "تربية الأفراد وتوجيههم في مراحل التعليم المختلفة (ايناس، 2019، ص: 155).

ولهذه القيم تأثير كبير على الإنسان، وعلى النظام الاقتصادي بنفس درجة تأثيرها على نظم الإنسانية الأخرى، ولذلك لا يمكن للتربية المالية أن تتجح في توجيه المتعلمين للسلوك الاقتصادي السليم والمتوازن بدون قيامها على أسس القيم الإيجابية ذات التأثير الكبير في العملية التعليمية (نيرفانا، 2015 ص: 297-299)، التي لها دور كبير في تكوين شخصية الإنسان اقتصاديا، وفي الحفاظ على النظم المالية والاجتماعية، وبالتالي ضمان الأمن المالي والتقدم الاقتصادي.

ولقد خلفت القيم الأخلاقية الإسلامية التي كانت تتبناها النظريات التربوية في عصور النهضة الاقتصادية الإسلامية واقعا متقدما على مستوى التنمية، وإعداد النظام الاقتصادي الرشيد في مختلف المجالات، و"إقامة أعظم حضارة عرفتها الحياة" (الخطيب، دت، ص: 4-5)، إلا أن الانفتاح الاقتصادي للبلاد الإسلامية على قيم العولمة أدى إلى وقوع تغيرات في النظم التربوية والمقررات الدراسية، مما جعلها تتضمن فروعا اقتصادية لا يسمع فيها حس للبعد الأخلاقي (العوضي، 2021، ص: 6)، وهذا الأمر أسهم في إحداث "متغيرات نظامية وبنائية أدت إلى تدهور الكثير من الاتجاهات والسلوكيات التي كبلت المجتمع في النسق القيمي والتعليمي وبالتالي في البناء الاقتصادي" (الطريقي، 1415، ص: 24)، وخلفت مجتمعا يعيش تحت وطأة التخلف، والضعف الحضاري؛ الراجع إلى غياب التطبيق الصحيح للإسلام كنظام شامل للحياة (النجار، 1409، ص: 127).

الفرع الثالث: اللغة العربية

اللغة هي الوسيط الفكري الأساسي في العملية التربوية، وأساس لتحقيق انتماء الفرد لمجتمعه وأسرته، واللغة العربية وعاء للدين الإسلامي؛ ولهذا كانت من الثوابت المجتمعية المهمة للتربية وتحقيق الهوية (نبيل، 2001، ص: 230)، والإبداع العلمي، والنشاط الاقتصادي؛ هذا الأخير الذي بينه وبين اللغة علاقة وطيدة، فاللغة عنصر أساسي من عناصر الاتصال الذي يعتمد عليه أهل الاقتصاد، كما أن للاقتصاد دور كبير في تنامي قيمة اللغة وانتشارها والإقبال عليها.

وقد تأثر استخدام اللغة العربية كثيرا بسبب المد الاستعماري، وهيمنة الاقتصاد الرأسمالي، وضعف اقتصاديات الدول العربية والإسلامية، حتى غدت لغة ثانوية في التعليم والتخاطب اليومي، رغم أنها في الدساتير والتوجيهات الرسمية لغة رسمية وأساسية.

المطلب الثاني: مدى احترام التوجيهات الرسمية المغربية لهذه المرتكزات

سبق أن الاهتمام بالعقيدة الإسلامية وقيمتها، وباللغة العربية أضحت ضروريا-من أي وقت آخر-في أي عملية صياغة للتوجيهات التربوية المتعلقة بالتربية والتكوين في الدول العربية والإسلامية، من أجل ذلك جاء هذا المطلب ليبين موقع هذه المرتكزات في التوجيهات الرسمية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين المغربية؛ وبيان ذلك في فرعين.

الفرع الأول: موقع العقيدة والقيم الإسلامية في المنظومة التربوية

تنص التوجيهات الرسمية المتعلقة بنظام التربية والتكوين في المغرب على أن هذا النظام يهتدي ويلتزم بالثوابت الدستورية للبلاد باعتبارها مرجعا أساسيا في النموذج البيداغوجي، وعلى رأس هذه الثوابت مبادئ العقيدة الإسلامية، والهوية بشتى روافدها، وقيمتها الحضارية الرامية لتكوين المواطن المتصف بالاستقامة والصلاح، المتسم بالاعتدال والتسامح، والشغوف بطلب العلم، والمعرفة في أرحب أفاقها. وبينت هذه التوجيهات أن النظام التربوي المغربي يتأصل في التراث الحضاري والثقافي للبلاد، لما يحمله هذا التراث من قيم خلقية وثقافية، ويسعى إلى جعل المتعلم متشبعًا

بقيم الدين الإسلامي، ومعتزاً بهويته الدينية والوطنية، ومحافظاً على تراثه الحضاري، ومحصناً ضد كل أنواع الاستلاب الفكري (الميثاق الوطني للتربية، 1999، ص: 7/ القانون الإطار 51.17، المواد 2-3-4، ص: 5624-5624).

الفرع الثاني: موقع اللغة العربية في المنظومة التربوية

تنص التوجيهات الرسمية المتعلقة بالنظام التربوي المغربي على أن اللغة العربية هي اللغة الأساسية والأولى للتعليم والتدريس، واللغة الرسمية للبلاد، وأحد المقومات الأساسية للهوية المغربية، وأوصت هذه التوجيهات بضرورة تعزيزها، وتنمية استعمالها في مختلف مجالات العلم، والمعرفة، والثقافة، والحياة؛ لاعتبارات متعددة منها: انتماء المغرب الإقليمي والحضاري، والدور الذي ينبغي أن ينهض به التوجيه التربوي في تحديد لغة تدريس العلوم، والانفتاح على التكنولوجيا المتطورة. كما أوصت بالاهتمام باللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية وبلغتين أجنبيتين (الفرنسية والإنجليزية) كلغات للتعليم، ولتدريس بعض المواد-الاسما العلمية والتقنية-وبعض المضامين أو المجزوءات في التعليم الثانوي على المدى القريب أو المتوسط. وبينت هذه التوجيهات أيضاً أن من أهداف الاهتمام بإتقان اللغة العربية وغيرها من اللغات، الإسهام في ترسيخ الهوية الوطنية، والانفتاح على الواقع والكون، واكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقيمي، وتحسين جودة التعليمات (الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، 2015، ص: 37-41/ القانون 51.17، المادة 2، ص: 5624 / الميثاق الوطني للتربية، 1999، ص: 36).

ورغم هذه التوجيهات إلا أن حضور اللغة الفرنسية في المواد العلمية عامة، ومواد التخصص في شعبة الاقتصاد خصوصاً لا يزال هو الطاغية، خاصة مع تعميم تدريس هذه المواد وغيرها باللغة الفرنسية في جميع شعب التعليم الثانوي بسلكيه الإعدادي والتأهيلي، فيما يطلق عليه بخيار فرنسية، وهذا التوجه يتنافى مع التوجيهات التربوية الرسمية، ومع مخطط المغرب الرامي إلى الإقلاع الاقتصادي؛ على اعتبار أن اللغة الفرنسية محدودة الاستعمال دولياً، وصعبة على كثير من المتعلمين؛ وهو ما يؤثر على مردودية التعلم وجودته، ويجعل بعض المدرسين يلجؤون إلى ترجمة المصطلحات باللغة العربية، بقصد تقريب المفاهيم للمتعلمين.

المبحث الرابع: حضور التربية المالية القيمية والمهارية في التعليم الثانوي

تقدم أن التربية المالية مهمة لبناء موارد بشرية مؤهلة وقادرة على حمل مشعل التقدم الاقتصادي للدولة. وحتى تقوم المدرسة بدورها في تربية التلاميذ مالياً، لا بد أن تكون شعبها وموادها ومقرراتها شاملة لمختلف المعارف، والخبرات، والمهارات، والقيم التي تشكل مفهوم التربية المالية لدى المتعلمين، دون الاكتفاء بـ "تلقي الطلاب لبعض المفاهيم الاقتصادية (أبو المكارم، 1397، ص: 66-67). وقد جاء الحديث عن دور التعليم في غرس القيم وبناء المهارات والقدرات المتعلقة بالتربية المالية في مطلبين

المطلب الأول: دور التعليم في غرس القيم التربوية المالية

إن حضور القيم المالية مهم في أي توجيهات رسمية متعلقة بمنظومة التربية والتكوين، باعتبارها مثل عليا تحكم وترشد فكر وسلوك الإنسان الاقتصادي؛ من أجل ذلك جاء هذا المطلب ليبين دور التعليم في غرس هذه القيم، وبيان مدى حضورها والتأكيد عليها في مقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي بالمغرب، وبيان ذلك في فرعين.

الفرع الأول: دور التعليم في غرس القيم التربوية المالية

من أهم مهام المدرسة العمل على دعم القيم التي تربي عليها الطفل في أسرته، من خلال تنمية شخصيته وتوسيع مداركه، ومعارفه المتعلقة بالمعاملات المالية المشروعة والمحرمة، وتدريبه على الالتزام بقيم الإسلام المالية عندما يلج سوق الشغل مستقبلاً، والمساهمة في تنمية أسرته ومجتمعه؛ فالمتعلمون هم ثروة المجتمع، والاستثمار في هذه الثروة سيعود -لا محالة- بالنفع على المجتمع الأم، والبشرية ككل. كما أن من مهامها أيضاً العمل على التصدي للغزو الثقافي والفكري الذي تفرضه العولمة، وضغوطات التكتلات الاقتصادية والإعلام، والتي تنعكس بشكل سلبي على هوية المسلم وقيمه، وانتمائه لمجتمعه وأمته.

والقيم الإسلامية التي يمكن أن تفيد المتعلم في مجال المال كثيرة، منها غرس قيم التعاون والتكافل الاجتماعي، والإقبال على الإنتاج والعمل كطريق وحيد للحصول على المال، والاعتماد على الذات في اكتساب الثروة، والدعوة إلى أكل الحلال والابتعاد عن المحرمات، ومراعاة التوازن بين المصلحة المادية والروحية والخاصة والعامة، والحث على القناعة والرضا، وحسن المعاملة، والأمانة، والصدق، وتحمل المسؤولية، واعتبار المال مال الله والإنسان مستخلف فيه².

الفرع الثاني: مدى حضور التربية القيمية المالية في مقررات التعليم الثانوي

² ينظر للمزيد من التفصيل في هذه القيم وأهميتها التربوية (الفنرجي، 1994، ص: 40/ نيرفانا، 2007، ص: 154/ مشهور، 2002، ص: 5/ محمود، 2000، ص: 165)

يظهر من التوجيهات الرسمية المتعلقة بمنظومة التربية والتكوين على أن الدولة المغربية تعطي أهمية لتدريس وتعزيز القيم الإسلامية، وتدعو إلى جعل الإسلام مرجعا يسترشد به عند وضع المخططات المتعلقة بالمنظومة التربوية، وتألّف المقررات الدراسية المتعلقة بمختلف المواد. ومن أجل التأكد من مدى احترام هذه المقررات لهذه الثوابت في مجال التربية المالية، فقد قمت بإجراء دراسة ميدانية شملت الاطلاع على مضمون نسبة كبيرة من مقررات المواد المدرسة في الثانوي التأهيلي بالمغرب³، واستطلاع رأي عينة من تلاميذ وأساتذة شعبة الاقتصاد بالثانوي التأهيلي (ستون تلميذا وتلميذة، وأستاذين)، ونتائج الدراسة ما يأتي:

- نصت أربعة دروس في مقرر مادة التربية الإسلامية للجذع مشترك آداب وعلوم على بعض القيم المالية وهي: الحث على القناعة والرضا، والتحذير من الطمع وعواقبه، والدعوة إلى الاستقامة في المعاملات، والعمل الصالح، وعدم قتل الأولاد خوفا من الفقر، وعدم أكل مال اليتيم، والعدل في المعاملة المالية من خلال تحريم التطفيف في الميزان والكيل. بينما اقتصر مقرر المادة في السنة الأولى من البكالوريا آداب وعلوم على ذكر قيمة وحيدة؛ وهي عفة البطن من المحرمات، أما مقرر المادة في التعليم الثانوي الإعدادي فيخلو من ذكر القيم المالية المتعلقة بالمال. في حين أن مقرر المادة المعتمد قبل سنة (2016)، كان يتضمن مجموعة من القيم المالية التي تتعلق بتوجيه الفرد والمجتمع للتعامل الرشيد مع المال، وحل المشكلات الاقتصادية، وتهذيب غريزة التملك، وكيفية الاستفادة من العقود المالية العوضية والتبرعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التكافل الاجتماعي.

- لا وجود لذكر القيم الإسلامية المتعلقة بالمال في مقررات المواد المدرسة في التعليم الثانوي التأهيلي التي تم الاطلاع عليها.

- أكدت العينة المستجوبة من تلاميذ الأولى باكالوريا اقتصاد، والثانية باكالوريا تدبير محاسباتي، ومن أساتذة مادة الاقتصاد، أنه لا ذكر لقيم مالية إسلامية في مقررات مادة الاقتصاد؛ إذ أن كل دروس المقرر ترتبط بالاقتصاد الرأسمالي.

الفرع الثالث: خلاصة واستنتاج

أثبتت الدراسة الميدانية -وعلى عكس ما نصت عليه التوجيهات الرسمية- أن الاهتمام بتوظيف القيم المالية الإسلامية في مقررات مادة التربية الإسلامية بالتعليم الثانوي ضعيف جدا، ولا يرقى لحاجات المتعلمين في هذا السلك، ولا يحقق هدف المادة في توجيه المتعلمين وإرشادهم للسلوك الرشيد في مختلف مجالات الحياة، ومنها مجال المال والأعمال. كما أثبتت الدراسة أن مقررات جميع المواد الأخرى تخلو من أي ذكر للقيم المالية الإسلامية، مقابل الاهتمام بتدريس المفاهيم المالية وفقا لقيم العولمة ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي الوضعي. وهذا الأمر يشكل خطرا على هوية الأمة وثقافتها، ويساعد على تنامي سطوة قيم العولمة الاقتصادية المفروضة على الأمة المغربية؛ بسبب قوة التكتلات الاقتصادية الرأس مالية وانفتاح الدولة عليها.

المطلب الثاني: دور التعليم في إكساب المتعلم المعارف والمهارات المالية

من مهمات المدرسة الحديثة الجمع بين تدريس المعارف النظرية والمهارات العملية وخاصة في المجال الاقتصادي؛ وقد جاء هذا المطلب ليبين دور التعليم في هذا الجانب، ومدى جمع مواد التخصص في التعليم الثانوي التأهيلي بين التنظير للمعارف والمفاهيم المالية، والتطبيق العملي لها؛ وبيان ذلك في فرعين.

الفرع الأول: دور التعليم في إكساب المعارف والقدرات والمهارات الحياتية

تقدم أن المدرسة -وفقا للتصور الحديث- هي مؤسسة تربوية تعمل على إكساب المتعلمين المعارف والمهارات الحياتية نظريا وتطبيقيا، وتهدف إلى إعداد الموارد البشرية من العلماء والإداريين والمهندسين ومختلف الكفاءات المؤهلة لتشغيل المشروعات الاقتصادية، والاندماج في مختلف القطاعات الاجتماعية؛ أي أن المدرسة من واجبها أن تعمل على "التوفيق بين النظام المدرسي والنظام الإنتاجي (زعيمة، 2013، ص: 70).

ومن المفاهيم والمعارف المالية المطلوب تدريسها في السلك الثانوي -على سبيل المثال لا الحصر-: الملكية العامة والفردية، والتنمية الاقتصادية، والعقود العوضية والتبرعية، والسلع، والخدمات، والمشكلات الاقتصادية، والعرض والطلب، وتوزيع الدخل، وعناصر الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، ومؤسسات الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي. ومن المهارات المطلوبة في تلاميذ السلك الثانوي: ترشيد الاستهلاك، والتمييز بين السلع الجيدة والرديئة والجائزة والمحرمة، وكيفية تنمية الثروة وزيادة الدخل الفردي والوطني، والقدرة على مواجهة المشكلات المالية وإيجاد الحلول لها؛ فلهذه المفاهيم والقدرات والمهارات -وغيرها- دور كبير في تشكيل شخصية المتعلم على أسس التربية المالية الصحيحة، وتمكينه في وقت مبكر من إدراك مجريات الأمور فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية المختلفة، وكيفية ممارستها (القاضي، 2002، ص: 7)، وتصحيح مفاهيمه واتجاهاته، وإكسابه القدرة على "مواجهة الثقافة الوافدة، وفقا للمعايير الموضوعية التي يؤمن بها (مدكور، 2013، ص: 208).

³ يتعلق الأمر بمقرر مادة التربية الإسلامية في التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي، ومادة التاريخ والجغرافيا، ومادة اللغة الإنجليزية، ومقررات شعبة الاقتصاد والتدبير المحاسباتي، ومادة الرياضيات.

ومن أجل تمكين المتعلم من استثمار معارفه ومهاراته وقدراته وتنزيلها من خلال أشغال تطبيقية في ضوء مستواهم التعليمي، لا بد وأن يكون للمدرسة امتداد وارتباط بمؤسسات التكوين، والمقاولات والشركات المحلية والإقليمية والوطنية، بل إن من المهم أن تكون المدرسة ذاتها مركزا للإنتاج والابتكار، والإعداد للحياة العملية، من خلال تخصيص وقت لتعليم التلاميذ بعض الحرف؛ وذلك حتى يتمكن المتعلمون من احترام العمل والجهد. فمن المقرر عند فقهاء المسلمين أن كل علم أو عمل أو حرفة أو مهارة، تحتاج إليها جماعة المسلمين، ففرض كفاية، عليهم أن يتقنوها ويقوموا بها، بحيث تكتفي الأمة اكتفاء ذاتيا، تستغني به عن غيرها، ولا تكون عالة على سواها " (القرضاوي، 1993، ص: 186-187).

الفرع الثاني: مدى حضور المعارف والمهارات المتعلقة بالتربية المالية في مقررات التعليم الثانوي

من خلال تتبع مقررات بعض المواد المدرسة في الثانوي، تبين ما يأتي:

-الاقتصار على تعريف التلاميذ بفريضة الزكاة، وبيان بعض أحكامها، ومستحقّيها، وغاياتها التربوية والاجتماعية، ووظائفها التنموية، في مقرر مادة التربية الإسلامية بالسلك الإعدادي بأكمله. ولتعريف بالمال، وبيان الأوجه المشروعة لكسبه وإنفاقه، وبالمعاملات المالية، وبيان أنواعها، وبعض أحكامها، وحكم بعض المخالفات الشرعية، والتعريف بالحسبة، وذكر بعض مبادئ ومقاصد الاستثمار في الإسلام، في مقرر المادة بمستوى الجذع مشترك آداب وعلوم واقتصاد دون غيره من المستويات.

في حين أن مقرر المادة ما قبل 2016 كان غنيا بالدروس المتعلقة بالتربية المالية، حيث خصصت وحدة كاملة -في مستوى الأولى باكوريا آداب وعلوم واقتصاد على سبيل المثال-سميت بوحدة التربية الاقتصادية والمالية، تضمنت تسعة عشر درسا، بين نظري وتطبيقي وأنشطة؛ فأما الدروس النظرية فقد عرفت بطرق تعامل المجتمع مع المال وكيفية حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبينت أهمية المال وقيّمته، ومنهج الإسلام في تهذيب غريزة التملك، ومفهوم عقود المعاوضة، وبيان أنواعها، وخصائصها، ومقاصدها، وكيفية الاستفادة منها لتحقيق الاندماج الاقتصادي، وعرفت بالعقود التبرعية، وبينت أنواعها، ومقاصدها، وخصائصها، وكيفية تطوير إسهامها في التنمية، وعرفت بالإرث في الإسلام، وبينت أركانها، وشروطه، وموانعه، وخصائصه، ومقاصده، وأسبابه، ومستحقّيه، والحقوق المتعلقة بالتركة، وأنواع الورثة بالفرض، والتعصيب، وشروط الاستحقاق، والحجب، والتعصيب وأحكامهما، وأقسامهما. وأما الدروس التطبيقية فقد ركزت على استثمار مكتسبات المتعلمين في الدروس النظرية من خلال تعريفهم بالبعد الاجتماعي للملكية في الإسلام، وكيفية تصحيح نظرة الإنسان للمال، وآثار العقود العوضية في التنمية الاقتصادية، وأسس هذه العقود، وآليات توثيقها، ومبطلاتها، وأهمية تعلم أحكامها، وإسهامات العقود التبرعية في التنمية وتحقيق التكافل الاجتماعي، وعدالة نظام الإرث في الإسلام، ودراسة الفرائض في منظومة الرسوم، وختمت الدروس بتمارين توليفية في موضوع المرأة والملكية في أنجرة إبان فترة الاستعمار. أما دروس الأنشطة فقد تضمنت ورشات في موضوع القرض الحسن، وورشات تكوينية حول تنمية الوعي بأهمية التشغيل الذاتي، واستثمار حول آثار التنظيم في تطوير العمل التطوعي، وإعداد ملف حول حرمان بعض الرجال للمرأة من الإرث، وإعداد بحث حول الحقوق المالية للمرأة بين السعاية والميراث، ودراسة ميدانية حول ظاهرة تأخير قسمة التركات.

- تتضمن شعبة الاقتصاد والتدبير، في السنة الأولى باكوريا وفي السنة الثانية باكوريا تدبير محاسباتي، مجموعة من المواد؛ منها مادة الاقتصاد والتدبير الإداري للأعمال، والتي يتضمن مقررها التعريف بالشركة والمقولة، وأهدافها، وبيئتها، وكيفية تنظيم العمل فيها، والمعلومات في الشركة والأعمال التجارية، ومعايير الجودة الشاملة، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأعمال، والاتصال، والتوظيف، والتدريب، والمكافآت، والموارد البشرية. ومادة الرياضيات والمحاسبة المالية، والتي يتضمن مقررها التعريف بالمحاسبة العامة للميزانية، وخططها، والحساب العمومي، والمصروفات، والمنتجات، وتنظيم المخزون، والاستهلاك وخطته، ومستحقّات العملاء، والأوراق المالية، والاستثمار، وأحكام الأسهم، والمخزونات، والمخاطر، والمصاريف والأعباء، وأحكام الأراضي، والأموال التجارية، وتسويق النفقات والدخل، وتنظيم الرسوم والمنتجات، وتحليل الميزانية العمومية، وتسوية النفقات، والتحليل التشغيلي. أما مادة الاقتصاد العام والإحصاء فتتضمن التعريف بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية، وبآليات الإنتاج والتوزيع، واستخدامات الدخل ووظائفه، وأدوات الإحصاء، والتعريف بالسوق وأنواع الخلل فيه (البطالة والتضخم)، وبالدائرة الاقتصادية المحاسبية، وبالساسة النقدية، والتجارة الخارجية، والصرف الأجنبي، والتطوير والتنمية، والعولمة. أما مادة القانون فتتضمن التعريف بعناصر الضريبة المغربية، وعناصر القانون الاجتماعي، والمدني، والتجاري.

- يتضمن مقرر مادة التاريخ والجغرافيا في السنة الأولى باكوريا، والثانية باكوريا آداب وعلوم واقتصاد الحديث عن مجموعة من المفاهيم المالية من قبيل؛ الموارد البشرية والطبيعية، والتنمية الاقتصادية والحضارية، ودراسة نماذج من الدول النامية أو في طور النمو، ونموذج الشراكة بين المغرب وأوروبا، والتحويلات الاقتصادية في العالم(..).

- تضمن مقرر مادة الإنجليزية في الجذع مشترك آداب وعلوم، مفاهيم الاستهلاك والإنتاج، كما تضمن مقرر مادة الرياضيات للسنة الأولى باكالوريا والثانية باكالوريا آداب وعلوم واقتصاد الحديث عن طرق حساب الفائدة (الربا).

الفرع الثالث: خلاصة واستنتاج

بناء على ما تضمنته نتائج الدراسة الميدانية يمكن القول إن المفاهيم المالية المتضمنة في مقررات مادة التربية الإسلامية الحالية قليلة، ولا تلبي حاجات المتعلمين-في هذه المرحلة من التحصيل الدراسي؛ وهذه النتيجة يمكن إرجاعها إلى ضعف مناهج المادة الحالي في سلكي التعليم الثانوي، والذي لا يتطرق نهائيا لأي دور للمادة في تأهيل المتعلمين لسوق الشغل (مناهج التربية الإسلامية، 2016)، وهذه النظرة الضيقة للمناهج تخالف الدور المنتظر من المادة؛ وهو الإسهام في إعداد الشخصية الإسلامية المتمكنة من أعلى درجات التربية الشاملة والفاعلة؛ إيماننا وخلفنا، وفكرا وسلوكا، وخبرة في ممارسة مختلف المعاملات، بما فيها المعاملات المالية.

في مقابل ذلك يلاحظ أنه تم التخلي عن مقررات المادة السابقة في السلك الثانوي رغم ذكرها للعديد من المفاهيم المالية، وجمعها بين تلقين المعارف وإكساب المهارات والقدرات والقيم المالية. وجدير بالذكر أن مناهج المادة ومحتوى مقررها السابق، كان قد منح المادة مكانة متميزة ضمن المواد المدرسة في التعليم الثانوي، وجعلها محببة لدى المتعلمين، ومساهمة في انفتاح التلاميذ على المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة التي كانت تطلب منهم.

أما بخصوص المواد الأخرى فيلاحظ أن هناك ضعف في تناول المفاهيم المالية في أغلب المواد باستثناء المواد المكونة لشعبة الاقتصاد، والتي توسعت في دراسة العديد من المفاهيم المالية وفقا لمبادئ الاقتصاد الرأسمالي الوضعي، ولا وجود لأي إشارة إلى مفاهيم مالية لها علاقة بالمالية الإسلامية، ولا مؤسساتها المختلفة، كما لا يوجد الإشارة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية التي توطر مجال الاقتصاد، ولا لأي ربط بين مكتسبات المتعلمين المعرفية والمهارية، وبين تنزيلها في أشغال تطبيقية؛ بسبب عدم وجود تفعيل حقيقي للعلاقة -التي نصت عليها التوجيهات الرسمية- بين المدرسة ومؤسسات التأهيل والتكوين والمقاولة.

وبهذه النتائج يمكن القول إن ما تحتويه المقررات الدراسية في التعليم الثانوي التأهيلي من مفاهيم ومبادئ تربوية مالية لا يحقق الكفاية المطلوبة، ولا ينزل التوجيهات الرسمية المتعلقة بالالتزام بمبادئ الشريعة وقيمها الحضارية بالشكل المطلوب، ولا يضمن الحد الأدنى من التوازن في عرض المبادئ التربوية المالية بين المنهج المالي الإسلامي والرأسمالي الوضعي؛ وهو ما يعد قصورا في مناهج ومقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي، والتي لم تلتزم بالتوجيهات الرسمية كما تم التنصيص عليها، وبالأخص توصيات والتزامات الحكومة الاثنا عشر والتي تنص على اعتماد كتاب مدرسي مرجعي مطور لكل تخصص، ولكل مستوى دراسي عبر منهجية علمية دقيقة، بهدف ضمان جودته وفعاليتها التربوية (التزامات الحكومة، 2022، ص: 23)، ويعد أيضا تقصيرا في استثمار المنهج التربوي المالي في الإسلام، وتقليل من دور المدرسة التنموي والتي أصبحت تهتم بزيادة عدد الخريجين والناجحين بدل التركيز على نوعيتهم، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة البطالة وقلة الكفاءات. يقول محمد الغزالي " لدينا جزء ضخم من الأمة لا يعمل، وجزء أضخم من سابقه يعمل أقل مما يجب عليه ومما تطيقه قواه، وتلك حال لا يقبلها الإسلام، بل ويستحيل أن تنهض معها أمة" (الغزالي، 1987، ص: 68-69).

خاتمة:

في نهاية هذا البحث، ومن خلال تأمل محاوره، يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات الآتية:

أولا: نتائج البحث

1. الدول العربية والإسلامية بحاجة إلى تربية مالية تستمد قواعدها من الشريعة الإسلامية؛ من أجل الإسهام في إعداد الإنسان الصالح، وبناء الموارد البشرية المؤهلة للعمل في مختلف المجالات الاقتصادية، وأداء واجب الاستخلاف في الأرض، تحقيق نهضة تنموية، ومواجهة التحديات الاجتماعية والتغيرات القيمية.
2. للمدرسة دور كبير في تربية المتعلمين على مبادئ وقيم التربية المالية الإسلامية.
3. تنص التوجيهات الرسمية المتعلقة بالتربية والتكوين في المغرب على أن العقيدة الإسلامية وقيمها من ثوابت الأمة المغربية، والتي يجب الاهتمام بها في أي إصلاح تربوي، كما تنص على الاهتمام باللغة العربية تدريسا وتعلما، باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد.
4. ليس هناك عناية كافية بتدريس المفاهيم المالية في مقررات مادة التربية الإسلامية، وغيرها من مواد التخصص في التعليم الثانوي، باستثناء مواد شعبة الاقتصاد.

5. محتويات مقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي التأهيلي-باستثناء مادة التربية الإسلامية-يغلب عليها قيم ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي الوضعي.
6. كليس هناك اهتمام كاف باللغة العربية على مستوى التعلم والتدريس، في مقابل الاهتمام باللغة الفرنسية.
7. إن السياسة التعليمية الحالية لا تسهم بالشكل المطلوب-في تحقيق الأهداف التنموية؛ بسبب عدم تناسبها مع متطلبات إعداد الكفاءات المؤهلة للولوج لسوق الشغل؛ وخاصة فيما يتعلق بربط المفاهيم الملقنة، بالمهارات والتدريبات العملية.

ثانياً: توصيات البحث

من أجل تجاوز الاختلالات الموجودة في النظام التربوي المغربي يوصي البحث ب:

1. ضرورة العودة لقيم ومبادئ الهوية الإسلامية، وإعادة الاعتبار للغة العربية، في أي مخطط تربوية مستقبلي، واستبدال اللغة الفرنسية في تدريس المواد العلمية والمالية باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية؛ باعتبارها لغة عالمية.
2. على المدرسة أن تتحمل مسؤوليتها في تربية المتعلمين ماليًا، من خلال الجمع بين التنظير والتدريب العملي.
3. على واضعي المناهج، ومؤلفي المقررات الدراسية في مختلف مستويات التعليم، إدماج مبادئ ومفاهيم الاقتصاد الإسلامي في المقررات الدراسية، مع الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية الإسلامية في الميدان.
4. ضرورة الاهتمام بمادة التربية الإسلامية؛ من خلال إعادة الاعتبار لها، والرفع من معاملها، وتمكينها من دورها في إعداد الموارد البشرية الصالحة، والمؤهلة لقيادة قاطرة التنمية.
5. تدريس مادة التربية المالية، ومادة الاقتصاد الإسلامي بمختلف الأسلاك التعليمية.
6. وضع خطة لتطوير مقررات مواد التخصص في التعليم الثانوي، مع مراعاة قيم الإسلام وثوابته، والواقع الاقتصادي والاجتماعي.
7. إعادة الاعتبار للمدرس؛ من خلال تحسين وضعه المادي، وإعطائه هامشاً للاجتهاد، وتأهيله من أجل القيام بدوره في تربية المتعلمين بالشكل المطلوب.

مصادر البحث ومراجعته:

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: البحوث التربوية

- آل لوتاه سعيد بن أحمد، *الاقتصاد الإسلامي والتنمية الاجتماعية*، أبحاث الحوار بين الإعلاميين والفكر الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته-دبي، بنك دبي الإسلامي، 1415.
- البحيري خلف محمد، *التربية الاقتصادية الذاتية للأبناء: مدخل لتطوير التربية الوالدية من منظور إسلامي*، ندوة نحو والدية راشدة من أجل مجتمع أرشد، مركز الدراسات المعرفية، كلية التربية بسوهاج-مصر، 2004.
- العشيبات هيشان إسماعيل زينب، "دور التعليم في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية"، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، م 3، ع 7، 196-212.
- إيناس مالك إسماعيل، "أهمية ترسيخ القيم الاقتصادية في التربية والتنشئة الاجتماعية: دراسة تطبيقية في بعض رياض الأطفال بالعراق"، *مجلة النداء*، ع 16، 2019.
- بالطاهر النوي، غرغوط عاتكة، "دور الأسرة في التربية الاقتصادية للطفل"، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، م 9، ع 1، 2018.
- تغريد قاسم محمد أبو تراب، "اقتصاديات العلم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي"، *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، م 17، ع 26، ص: 65-82، 2021.
- حريري هند حسين محمد، "مفاهيم التربية الاقتصادية في مقررات الصف الثالث الابتدائي في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية"، *مجلة كلية التربية-جامعة أسيوط*، م 34، ع 7، 522-548، 2018.
- زعيمة منى، "الأسرة المدرسة ومسارات التعلم: العلاقة بين خطاب الوالدين والتعلم المدرسية للأطفال"، *رسالة ماجستير*، جامعة منوري-قسنطينة، 2013/2012.
- سعيد إسماعيل، "حول الدراسة الاقتصادية للتعليم"، *مجلة دراسات تربوية*، م 9، ج 68، 1994.

- شحاته حسين حسين، القيم التربوية والضوابط الشرعية للسلوك الاستهلاكي، ندوة التربية الاقتصادية، مركز صالح كامل-القاهرة، 2002.
- عاطف عبد الله محمد سعد، "فعالية برنامج يعتمد على الأنشطة المرتبطة بالدراسات الاجتماعية في تنمية مفاهيم التربية الاقتصادية لدى تلاميذ المراحل الإعدادية"، مجلة دراسات في المناهج، ع 82، ص: 55-91، 2002.
- عبد الهادي علي، "فاعلية تصميمي أنشطة تعليمية في التربية الاقتصادية في تنمية التحصيل والوعي الاقتصادي لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية"، مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، 1/150، 2012.
- محروس أحمد عثمان، التنمية الذاتية للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، المؤتمر العلمي السنوي العاشر لقسم أصول التربية، كلية التربية-المنصورة، 1993.
- محمود محمود يوسف محمد، "دور التربية الإسلامية في التنمية الاقتصادية: دراسة تحليلية في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية"، مجلة التربية-لكلية التربية جامعة الأزهر، ع 89، ص: 157-195، 2000.
- مشهور نعمت عبد اللطيف، مناهج التربية الاقتصادية والإنمائية، ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر-القاهرة، 2002.
- مكي سهير محمد، "صعوبات تعلم مفاهيم منهج الاقتصاد بوحدة البنوك لطلاب الصف الثاني الثانوي التجاري: تشخيصها وبرامج علاجها"، مجلة كلية التربية-جامعة عين شمس، ع 35، ج 1، ص: 799-814، 2011.
- نيرفانا حسين الصبري، "أثر القيم والتعليم في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية التربية، ع 163، ج 5، ص: 297-299، 2015.
- نيرفانا حسين الصبري، "التوجيهات الإسلامية للمشكلات الاجتماعية للأسرة المصرية"، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية-القاهرة، 2007.

ثالثاً: الكتب

- أبو المكارم حسن زيدان، الاقتصاد الإسلامي المنهج والتطبيق، مكتبة الخانجي-القاهرة، 1397.
- آلاء الحيارى، أصول التربية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، دار أمجد للنشر والتوزيع-عمان، 2015.
- الخطيب عبد الكريم، السياسة المالية في الإسلام وصلتها بالمعاملات المعاصرة، دار الفكر العربي.
- السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور إسلامي، دار الفكر العربي-القاهرة.
- الشيباني عمر، التربية وتنمية المجتمع العربي، الدار العربية للكتاب-ليبيا، 1985.
- الطريقي عبد الله عبد المحسن، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، مكتبة الحرمين، ج 2، 1415هـ.
- العلواني سعيد بن هاشم بن محمد، التربية الاقتصادية في القرآن وتطبيقاتها في الأسرة والمدرسة، كلية التربية-جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2006.
- العوضي رفعت السيد، الأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، دار الكلمة للنشر-مصر، ط1، 2021.
- الفنجري محمد شوقي، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية-القاهرة، 1994.
- القاضي سعيد إسماعيل، أصول التربية الإسلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2002.
- الفرضاوي يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة-القاهرة، 1993.
- الميمان بدرية صالح، نحو تأصيل إسلامي لمفهوم التربية وأهدافها، دار عالم الكتب-الرياض، 2002.
- النجار زغلول راغب، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، مؤسسة الخليج للنشر والطباعة-قطر، 1409.

- بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية، دار القلم-دمشق، ط2، 1422.
- بكار، من أجل انطلاق حضارية شاملة: أسس وأفكار في التراث والفكر والثقافة والاجتماع، دار القلم-دمشق، ط2، 1422.
- رشا جمال نور الدين الليثي، الطفولة والقيم العملية الواقع والمأمول، دار الفكر العربي-القاهرة، 2009.
- عبد جلال محمد أحمد، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، مؤسسة الرسالة-بيروت، 1984.
- عبود عبد الغني، التربية الاقتصادية في الإسلام، دار النهضة المصرية-القاهرة، 1992.
- عمر أحمد، منهج التربية في القرآن والسنة، دار المعرفة-دمشق، ط1، 1416.
- غبان محروس أحمد إبراهيم، التنمية الشاملة للمجتمعات الإسلامية ودور التربية الإسلامية في تحقيقها، مكتبة دار الإيمان-المدينة المنورة، ط1، 1415.
- محمد الغزالي، الإسلام والأوضاع الاقتصادية، دار الصحوة للنشر-القاهرة، ط7، 1987.
- مذكور علي أحمد، نظريات المناهج التربوية وفلسفتها، دار الفرقان للنشر والتوزيع-عمان، 2013.
- نبيل علي، الثقافة وعصر العولمة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، 2001.
- رابعاً: التوجيهات الرسمية**
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي المغربي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030، المملكة المغربية، 2015.
- وزارة التربية الوطنية المغربية، التزامات الحكومة الاثنا عشر-خارطة الطريق: 2022-2026، المغرب، 2022.
- وزارة التربية الوطنية، القانون الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، ع 6805، 2019.
- وزارة التربية الوطنية، الميثاق الوطني للتربية والتكوين، المملكة المغربية، 1999.